د.أبوبكر عبدالله القربي

العمل من أجل اليمن الجديد

■ بينما كان فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يؤدي اليمين الدستورية امام مجلس النواب كان جميع الحضور من كبار رجال الدولة واعضاء مجلسي النواب والشورى يشعرون بسعادة غامرة للانتصار الذي حققه فخامة الأخ الرئيس والمؤتمر الشعبي العام واذا كان نجاح فخامة الرئيس متوقعاً إلاّ أن نجاح المؤتمر في انتخابات المجالس المحلية فاق تصور اكثر الناس تفاؤلاً، ولكنني كنت أشعر في تلك اللحظات ما يعنيه ذلك القسم العظيم من مسئولية يتحملها الأخ الرئيس أمام الله وأمام شعبه خاصة وانه تقدم الى الانتخابات ببرنامج انتخابي واضح ومحدد والتزم أمام الشعب أنه لن يتهاون مع أحد ولن يهادن احداً وهو يعمل على تنفيذ ويعالج المعضلات التي يعاني منها الشعب والمتمثلة في الفقر والفساد وتحقيق التنمية البشرية الكاملة.

يخطئ من يعتقد ان الأخ الرئيس قادر على تحقيق ما وعد به منفرداً او ان اليمين التي اقسمها تحمله وحده المسئولية دون سواه.. ففخامة الأخ الرئيس قد قبل تحدي الترشيح مكرهاً غير مختار وبإصرار من الملايين التي خرجت تناشده الاستمرار وبعدها دخل الانتخابات ببرنامج يعكس رؤية المؤتمر الشعبي العام.

ان الثقة التي منحها الشعب للأخ الرئيس هي ايضاً نفس الثقة التي منحها المؤتمر الشعبي العام والتي حصد مرشحوه نتيجة لها ٩٠٪ من مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية.

تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس مسئولية كل المؤتمريين في المقام الأول

إذاً فاليمين الدستورية التي أداها الأخ الرئيس هي يمين اداها باسمه ونيابة عن كل مؤتمري وبالتالي فإن كل عضو في المؤتمر يتحمل مسئولية الوفاء باليمين في اي موقع يحتله ويقع على عاتقه تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي الذي قدمه رئيسه الى الشعب اليمني.. هذه القناعة إذا تولدت لدى كل مؤتمري لابد ان تنعكس في ممارساته وادائه وبهذا سيصبح النجاح في تنفيذ البرنامج والوفاء بالعهد الذي قطعه على نفسه امام الشعب ممكن التحقيق.

بهذا نخلص الى أن المسئولية في تنفيذ البرنامج تقع على عاتق تنظيم المؤتمر الشعبي العام في المقام الأول لكن احزاب المعارضة هي الأخرى تتحمل مسئولية وطنية في انجاح برنامج فخامة الرئيس الانتخابي.

صحيح ان اليمين الدستورية التي أداها فخامة الرئيس لا يلزم المعارضة في شيء إلاّ ان قوى المعارضة لا يمكن ان تتجاهل مجموعة من الحقائق التي تفرض عليها التعامل بايجابية مع برنامج المؤتمر الشعبي العام اولاً لأن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي يلتقي حولها برنامج المؤتمر الشعبي العام مع برنامجها ولا يسمح المجال هنا لتعدادها بل يمكن القول ان القضايا الرئيسية والاستراتيجية تأتي في طليعة هذه القواسم المشتركة.

وثانياً لأن المساهمة في التعامل مع هذه القضايا واصلاحها سيحسب للمعارضة بقدر ما يحسب للحزب الحاكم ويضاف الى رصيدها في الانتخابات القادمة وثالثاً لأن ما سبقت الاشارة اليه سيخلق نقلة نوعية وغير مسبوقة في العمل السياسي اليمني الذي يجعل من قوى المعارضة قوى تتعامل بإيجابية مع القضايا الوطنية عندما تنظر الى الحزب الحاكم نظرة مسئولة ومتحضرة تنطلق من أنه ليس خصماً لها تعمل على افشاله واعاقة جهوده للاصلاح بل انها تعتبر دورها مكملاً وشريكاً له في مسيرة البناء والتنمية ومحاربة الفساد والحد من الفقر.

قوى المعارضة لا يمكن أن تتجاهل مجموعة من الحقائق التي تفرض عليها التعامل بإيجابية مع برنامج المؤتمر

ويكفي هذه الاحزاب ان الأخ الرئيس في كلمته امام مجلس النواب قد أكد انه رئيس لكل ابناء اليمن ويمد يده الى كل قواه الفاعلة والحية لكي تسهم بدورها في المرحلة القادمة ودعم جهوده لتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي هو برنامج لكل ابناء اليمن وبالتالي عليهم الا يقفوا وقفة المتفرج دون المبادرة والمشاركة في تنفيذه.

المؤسف اننا في خضم حملة الانتخابات لا نسمع سوى اصوات الاحزاب السياسية وننسى الاغلبية من ابناء الشعب الذين لا ينتمون الى أي حزب او تنظيم.. هذه هي الاغلبية المستقلة قد عبرت عن موقفها واختارت المؤتمر للرئاسة وللمجالس المحلية وأعطت للمستقلين المرشحين للمجالس المحلية أكثر مما أعطت للأحزاب السياسية المعارضة.

هذه رسالة واضحة تحمل المؤتمر مسئولية الوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه لكنها في نفس الوقت لا تعفي قوى المجتمع اليمني المستقلة من مسئولياتها تجاه الشعب والوطن.

ان هذه الجموع المستقلة يجب ألا تقلل من أهمية دورها في الضغط والمشاركة على من أولوهم ثقتهم سواءً في المجالس المحلية او على الحكومة حتى يتعاملوا معهم بصدق وجدية والتزام.. وازا كان المستقلون لا يؤمنون بالعمل الحزبي او التحزب فإن بإمكانهم التأثير والعمل من خلال منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن قضاياهم وتعمل كرديف او شريك مع موسسات الدولة لتنفيذ برنامج المؤتمر الشعبي العام للمرحلة القادمة مع توخيهم الحذر من الاّ تندس في هذه المنظمات عناصر تحاول الانحراف بها عن اهدافها وتوظيفها لاغراض سياسية مشبوهة مما سيضر بالهدف الذي انطلقت من أجله.

ان المرحلة القادمة تتطلب تضافر الجهود من كل ابناء اليمن للبناء والاصلاح فاليمن ملك كل ابنائه ولا يمكن اقصاء اي واحد منهم وبالمقابل على ابنائه تحمل مسئولية البناء وتحقيق الشراكة للاصلاح لأنه في ذلك خدمة لكل ابناء اليمن.

قواعد المشترك تحمّل قياداتها أسباب الفشل في الانتخابات

■ في الوقت الذي ظلت فيه أحزب اللقاء المشترك تصر على إن النسبة التي حصل عليها مرشحها للانتخابات الرئاسية لا تمثل الحجم الحقيقي لكوادرها وليست هي النسبة التي تحتلها قواعد التجمع والحزب هذه الأحزاب في الساحة السياسية والجماهيرية ولا تزال تراهن وتقامر على ذلك صعقت بالمؤشرات الأولية لنتائج الانتخابات المحلية حيث جاءت بعيدة جدا عن توقعاتها وهو الأمر الذي دفعها إلى التشكيك والرفض المعلن مسبقا لنتائج الانتخابات الرئاسية بغية صرف نظر قواعدها على إخفاقها فيما يخص المقاعد التي حصدها مرشحو اللقاء المشترك في المجالس المحلية بحسب ما يراه مراقبون سياسيون.. وفي هذا السياق أكد المراقبون انه من الطبيعي إن أحزاب اللقاء المشترك لن تتجاهل هذا الأمر وستجعل النتائج التي حصدها مرشح للمحليات موضع نقاش ونقطة هامة يجب التوقف عليها بجدية لكل حزب على حدة من جهة ومن جهة ثانية موضع نقاش طويل بين أحزاب المشترك مجتمعة للخروج برؤية تضع الإجابات الشافية للعديد من التساؤلات التي تولدت عقب هذه النتائج.. المراقبون الذين تحدثوا مساء أمس الأول أوضح إن النسبة الكبيرة التي حصل عليها المؤتمر وتدني نسبة أحزاب اللقاء المشترك يؤكد إن هنالك تراجعاً كبيراً لمؤيدي هذه الأحزاب وهو الأمر الذي يجعل البحث عن الأسباب ضرورياً جداً يعرف المشترك فيما إذا كان الخطاب السياسي والجماهيري هو السبب وراء هذه النتائج ؟ أم انه تسلط بعض الشخصيات التي تنتمي لحزب بعينه على سياسة أحزاب اللقاء المشترك رغم احتضان هذا اللقاء الكفاءات وقدرات لها قبول وتحوز على احترام وتقدير الكثير من قواعد وكوادر المشترك وأظهرت المشترك أنه لا يسير بخطى متوازنة وإنما يسير وفق عقلية أشخاص جعلت من اللقاء قاعدة لتحقيق أجندتها الخاصة على حساب هذا التكتل وهي من الحزب الاشتراكي الفكر والنظريات والبرامج وفق ما ترعرع كوادر هذا الحزب عليه الثقة في مرشحي الحزب الاشتراكي للمجالس المحلية وهو كذلك بالنسبة لقواعد التنظيم الناصري الذي ترى كوادره وقواعده بان هذا اللقاء ساعد في قلص من حجم مؤيديه وهو ما عكس بظلاله على نتائج هذين الحزبين في المحليات.. وعلى ذات الصعيد رأي بعض المراقبين أن النتائج التي ظهرت حتى اللحظة هي نتائج طبيعية.. إذا ما تم الوضع في الاعتبار نسبة ممثلي كل حزب في البرلمان وكذا النسبة التي

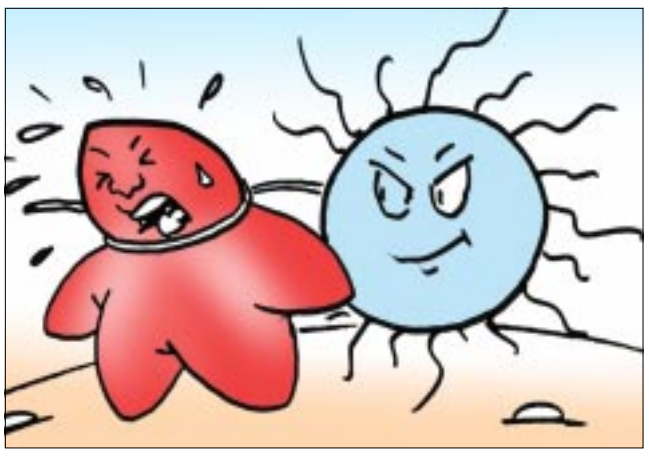

تدني نسبة أحزاب «المشترك» في الانتخابات مقارنة بالنسبة التي حصدها المؤتمر تؤكد تراجع مؤيديها بصورة كبيرة

«المشترك» لا يسير بخطى متوازنة وإنما يسير وفق عقلية أشخاص جعلت منه قاعدة لتحقيق أجندتها الخاصة على حساب التكتل

حصل عليها الرئيس علي عبدالله صالح في هذه الانتخابات وفي هذا الاتجاه اتفق الدكتور نبيل سفيان أستاذ علم النفس بجامعة تعز مع الرؤية التي تؤكد إن النسب التي حصلت على الأحزاب المتنافسة في المجالس المحلية هي نتائج طبيعية إذا ما فرزت بنسبة كل حزب ممثلين للأحزاب في مجلس النواب بالنسبة لحزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، منوهاً إلى وجود تراجع كبير في نسبة مؤيدي الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري.. وارجع الدكتور صفيان حصول المؤتمر الشعبي العام في المحليات على نسبة كبيرة إلى العديد من العوامل حيث قال أولاً هذا الترتيب طبيعي بالنسبة للنسب التي ذكرت لكل حزب أذا ما رجعنا إلى نسب كل حزب في البرلمان أما إذا حللنا هذه النتائج سنجد العديد من العوامل المؤثرة لانتخابات من يمثلهم في المجالس المحلية فهناك العامل الحزبي ويمكن تصنيف هذا العامل على الأشخاص في الحزب الواحد فهناك من هو ملتزم بقرارات التنظيم وهناك غير ذلك.. الخ أما بالنسبة للمستقلين فإن الشخص المستقل يسترجع ذاكرته لتاريخ كل حزب ليختار الحزب الذي يمثله وهناك عامل آخر وهو الشخص المرشح بغض النظر عن الحزب الذي يمثله، والناخب المستقل سيفكر أولاً بالشخص أذا جنب الحزب تفكيره من حيث أنه أصلح لهذه المنطقة أم لا وهناك عوامل أخرى غير العوامل المفترضة أو الطبيعية فتدخل العوامل ثانوية كالانتماء الأسري أو القرابة أو مواقف وانفعالات ثانوية مشيرة إلى أن الجوانب الدعائية تعد أحد العوامل الدعائية المؤثرة في الانتخابات المحلية مؤكدة أن هذا الترتيب ترتيب طبيعي لأنه ينسجم مع نسبة الانتخابات الرئاسية والنيابية، وفيما يخص تفاوت النسب بين حزب الإصلاح وبقية أحزاب اللقاء المشترك أكد الدكتور سفيان أن نسبة التفاوت طبيعية كون الإصلاح يحتل المرتبة الثانية في البرلمان بالإضافة إلى أنه يعد أكبر أحزاب المعارضة وله قاعدة عريضة منوهاً إلى أنه يلاحظ تراجع شعبية الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وقال إلا أن هذا التفاوت يضع أكثر من علامة أستفهام كون أحزاب اللقاء أكدت أنها نسقت لخوض هذه الانتخابات مجتمعه إلا أنه أيضا تظل هناك قواعد لدى هذه الأحزاب ترفض هذا التنسيق خاصة العقائدية منها وتأتي هذه الأنباء في الوقت الذي تواجه القيادات السياسية في حزب الصلاح والحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري تهماً من قواعدها التي تحملها أسباب أخفاق مرشحيها في المجالس المحلية وأنها وحدها هي من تتحمل جل المسؤولية وراء هذا الإخفاق والنتائج التي وصفت بالمتواضعة جداً خاصة لحزبي الإصلاح والاشتراكي وفق ما رأته مصادر مقربه من اللقاء المشترك.

■ المصدر:« ٢٦ سبتمبر نت»..

بدء الدراسات الأولية لإنشاء متحف الحضارة اليمنية في مأرب

■ يبدأ فريق من خبراء الآثار الألمان التابعين لمعهد الآثار الألماني ببرلين قريبا بتنفيذ الدراسات الميدانية الأولية لإنشاء متحف الحضارة اليمنية في مأرب بتمويل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وقالت مصادر مطلعة في تصريح لـ"٢٦سبتمبرنت" ان الدراسات تشمل كافة التصاميم والتقسيمات وفق البيئة والمكان الذي سيقام عليها المتحف , وأضافت المصادر إن تنفيذ الدراسة يأتي بعد أن تم التوقيع على اتفاقية بين معهد الآثار الألماني والصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ مشروع المتحف الذي تموله الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

وأشارت المصادر إلى إنه سيراعى في تصميم متحف مأرب التاريخي الأخذ بأحدث مواصفات المتاحف العالمية واستيعاب عشرات الآلاف من القطع الأثرية الموجودة في أرجاء محافظة مأرب الغنية بالآثار والمواقع الأثرية التي ترجع إلى فترات متعاقبة من تاريخ الحضارة اليمنية القديمة.

وكانت اتفاقية موقعة بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية منتصف ٢٠٠٤م تضمنت تمويل المشروع، على أن يوفر الجانب اليمني القدرات والكوادر البشرية لتسيير المتحف بمختلف وظائفه.

اكتشاف متأخر..!!

محمد لجرادي

■ نقدر صدمة بعض زملاء المهنة الذين فاجأتهم خيبة المشترك واكتشفوا الوهم الكبير الذي صنعته في مخيلاتهم قيادات هي في الأساس «منتهية الصلاحية» ولم يعد في وسعها غير اضفاء الوهم على نفسها وعلى الآخرين، حين بالغت في تقديرها لذاتها وحاولت تجييش المشاعر البريئة وراء أوهام وزيف الشعارات وإخفاء حقيقتها التي تؤكد انسياقها وراء مصالحها الشخصية والضغط على استمرارية هذه المصالح عبر اختلاق التأزيم واظهار المواقف الكلامية المتشنجة ضد «الحاكم» في مختلف الظروف السياسية.

ولعل من حق هؤلاء الزملاء وخصوصاً المتحمسين «جدا» في طابور المشترك ان يغضبوا.. ان يصوبوا لعناتهم على قيادات هي تعرف حقيقة حجم وجودها في المشهد العام مسبقاً، وتعرف انها مهما بدت عضلاتها المفتولة فإنها متراخية ومتهالكة ومع ذلك تكابر ان تعترف بحقيقتها ومقامرتها المفضوحة على «النضال والتغيير»..!

أما عن قبولها بنتائج الانتخابات فهو أمر واقع ومثبت من قبل ارادة الناخبين الذين رفضوها ولم يكن من سبيل أمامها سوى الاعتراف والاقرار بهذه النهاية التي وصلت اليها ويكفي ان المواطن البسيط تكفل بمهمة وضع هذه القيادات أمام حجمها الطبيعي وهو أمر نعتقده كافياً بالنسبة للعقلاء داخل احزابها.

مهمة لابد منها

■ حتى لاتكون الديمقراطية مهمة موسمية فإن كافة الاحزاب السياسية معنية بوضع برامج عملية خلال المرحلة المقبلة تستهدف مجمل فعالياتها ومناشطها تأسيس وعي ديمقراطي حقيقي، يمكن الوصول من خلاله الى ان تكون الديمقراطية قناعة والتزام لا ممارسة قابلة للشك والتشكيك، او الالتفاف على مبادئها وقيمها.

والمؤشرات الايجابية التي أفرزتها المرحلة الانتخابية الاخيرة تحرض على تعاظم جميع الجهود في المنظمات الحكومية او الحزبية والمجتمع المدني عموماً من أجل تأصيل وتأسيس قيم الديمقراطية في وعي وثقافة وسلوك المجتمع، وهي مهمة يجب ان تستحوذ الاحزاب السياسية على وجه الخصوص الجزء الأكبر من مسئولية ادائها بدلاً من البقاء في دوائر التربص او النكايات الحزبية التي تضر بالعمل السياسي والديمقراطي وتقوض من ثقة المجتمع بجدوى الاحزاب والسياسة والديمقراطية ايضاً.